الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
في خطة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣

د. سالي محمد فريد
أستاذ مساعد الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

مقدمة

تسعى الدول الأفريقية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أحرزت نجاحًا في تحقيق عدد من هذه الأهداف، وعلى وجه الخصوص الأهداف المتعلقة بالتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة الإيدز وغيره من الأمراض. ولا تزال هناك العديد من التحديات المماثلة في أفريقيا، مثل مكافحة انتشار فيروس إيبولا. كما أحرزت أفريقيا تقدمًا كبيرًا في صون السلم والأمن وتقوية المؤسسات الديمقراطية. وتسعى الدول الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية إلى تنفيذ خطة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣، وتم إعداد أجندة ٢٠٦٣ والتي تمثل جدول أعمال إنمائي لمدة ٥٠ عامًا ابتداءً من عام ٢٠١٣. وتقدم الأمم المتحدة الدعم المؤسسي الرامي إلى مساعدة أفريقيا في تحقيق مزيد من أهداف التنمية المستدامة إلى اللجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة بشأن جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها خطة تنمية أفريقيا وأجندة ٢٠٦٣، والتعرف على الوضع الاقتصادي للقارة والمؤشرات التي سوف تبدأ منها الخطة، وذلك من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للقارة الأفريقية

أولًا: معدل النمو الاقتصادي للقارة

ثانيًا: اتجاهات التجارة والاستثمار في أفريقيا

ثالثًا: الأداء الاقتصادي للأقاليم الفرعية بالقارة

رابعًا: اتجاهات البطالة والتضخم في أفريقيا

المطلب الثاني: خطة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣

أولًا: نبذة عامة عن الخطة

ثانيًا: محاور الخطة

ثالثًا: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الخطة التنفيذية لأجندة ٢٠٦٣

رابعًا: عناصر تضمن نجاح الخطة

المطلب الأول

الأداء الاقتصادي للقارة الأفريقية

أولًا: معدل النمو الاقتصادي للقارة

حققت أفريقيا معدل نمو بلغ ٥% عام ٢٠١٢ بالرغم من التباطؤ الذي مر به الاقتصاد العالمي والأزمات السياسية في الشمال الأفريقي، ولا يزال الاتجاه العام للنمو في المدى المتوسط لأفريقيا فى تصاعد، وقد انخفض معدل النمو إلى ٤,٨% عام ٢٠١٣، و٤,١% عام ٢٠١٤، ثم ارتفع إلى ٤,٥% عام ٢٠١٥. ولا يزال الإنتاج السلعي والصادرات هما المصدر الأساسي لهذا النمو في القارة، بالرغم من أن هناك العديد من الدول الأفريقية قامت بتنويع اقتصادياتها ومصادر النمو بها. وقد حققت الدول المصدرة للبترول ارتفاعا سريعا في معدل النمو نتيجة ارتفاع الأسعار وزيادة الكمية المنتجة. كما استفاد النمو الاقتصادي بالتحسن الذي حدث في السياسات الاقتصادية الكلية التي ترتب عليها زيادة الإنفاق العام خاصة في مجال البنية التحتية والخدمات العامة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي والاستثماري المحلي في أكثر من نصف الدول الأفريقية، حيث يعتبر الاستهلاك الشخصي كجزء من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو قائد النمو الأفريقي يليه الاستثمار الثابت والاستهلاك الحكومي. كما قد حدث بعض التحسن في الاستثمار الثابت الإجمالي والصادرات في دول الشمال الأفريقي(١).

يعرض الجدول رقم (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا وفقًا للأقاليم المختلفة خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٥.

جدول رقم (١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا وفقًا للأقاليم خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٥

الإقليم	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
وسط أفريقيا	٤,١	٥,٦	٥,٥
شرق أفريقيا	٤,٧	٧,١	٥,٦
شمال أفريقيا	١,٦	١,٧	٤,٥
الجنوب الأفريقي	٣,٦	٢,٧	٣,١
غرب أفريقيا	٥,٧	٦,٠	٥,٠

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015), p. 15.

ويتضح من الجدول السابق أن القارة الأفريقية قد حققت معدل نمو متزايد، وكان إقليم شرق أفريقيا أفضل الأقاليم أداءً عام ٢٠١٣ حيث حقق معدل نمو نسبته ٧,١% يليه إقليم غرب أفريقيا، ولكن انخفض أداؤهما عام ٢٠١٤

لتتقارب الثلاثة أقاليم وسط أفريقيا وشرق وأفريقيا بمعدل نمو ٥%، يليهم إقليم شمال أفريقيا محققًا معدل قيمته ٤,٥%.

وهو نفس المعدل الذي حققته القارة ككل، ثم الجنوب الأفريقي وهو أقل الأقاليم أداءً حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,١%.

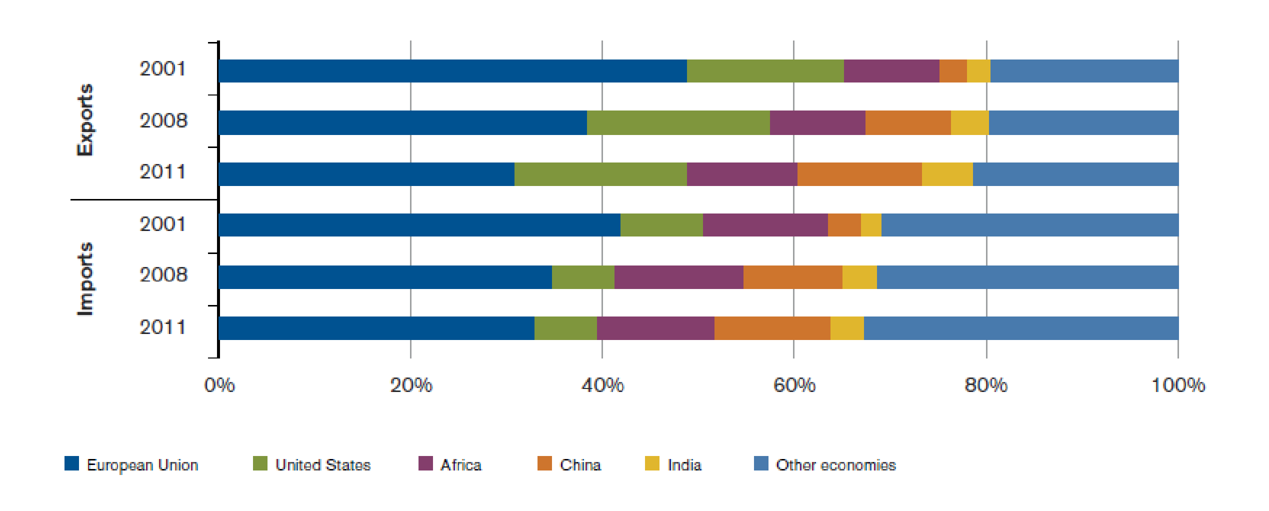
ثانيًا: اتجاهات التجارة والاستثمار في أفريقيا

يرى البعض أن توسع التجارة الإقليمية يتيح للبلدان الأفريقية فرصة لمعالجة إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق القدرة التنافسية لصادراتها، وهي صغر حجم اقتصادياتها. حيث يشكل توسع التجارة الإقليمية خطوة أولى نحو بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية. ولا شك في أن إزالة الحواجز التجارية أمر ذو أهمية، غير أن ذلك لن يكفي لإحداث الأثر المرغوب إن لم تكمله تدابير وسياسات تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية(٢).

ويتضح من الشكل البياني التالي أن الدول الأفريقية تحاول أن تنوع شركاءها التجاريين، فبعد أن كان كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجتذب معًا حوالي ثلثي الصادرات الأفريقية وتعتبر مصدرا لنصف الواردات الأفريقية، بدأت الدول الأفريقية الاتجاه إلى الأسواق الناشئة مثل الهند والصين وزيادة التبادل التجاري معها نظرًا للموارد الطبيعية الغنية في أفريقيا.

شكل رقم (١)

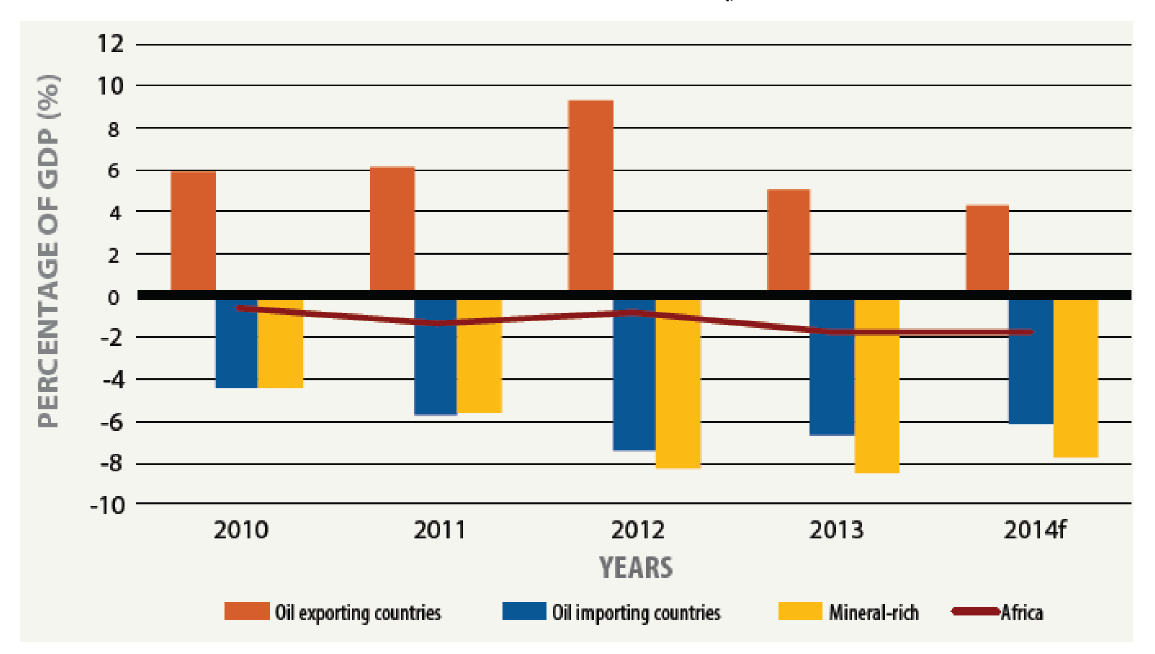
التبادل التجاري بين أفريقيا وبعض الشركاء التجاريين بالمقارنة بالتجارة البينية الأفريقية



Source: Economic Commission for Africa :Economic Report on Africa 2015: Industrializing Through Trade,)Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016), p.79.

شكل رقم (٢)

تطور الميزان التجاري في أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) من GDP



Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2014 Dynamic Industrial Policy in Africa: Innovative Institutions, Effective Processes and Flexible Mechanisms (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015), p. 20.

ويتضح من الشكل رقم (٢) أن القارة الأفريقية تحقق عجزًا على مستوى الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ وبالرغم من تناقص العجز عام ٢٠١٢ إلا أنه ارتفع مرة أخرى عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤، وكذلك الدول الأفريقية المستوردة للبترول، أما الدول الأفريقية المصدرة للبترول فقد حققت فائضًا خلال الفترة بأكملها.

وهناك فرص مهدرة في مجال التجارة بين البلدان الأفريقية في فئات عديدة من المنتجات، وبخاصة المنتجات الغذائية والزراعية، حيث تستأثر أفريقيا بنحو ٢٧% من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن استغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي، ومع ذلك يستورد العديد من البلدان الأفريقية المنتجات الغذائية والزراعية من بلدان تقع خارج القارة(٣). ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، بلغ عدد البلدان الأفريقية المستوردة الصافية للأغذية ٣٧ بلدًا، وبلغ عدد البلدان المستوردة الصافية للمواد الأولية الزراعية ٢٢ بلدًا، في حين لم تتجاوز حصة أفريقيا من التجارة العالمية في الأغذية نسبة ١٧ .% علاوة على ذلك، بلغ متوسط الصادرات الأفريقية من المواد الغذائية داخل القارة ٢١% فقط. وتوحي هذه الحقائق بوجود فرص للتجارة الإقليمية في المنتجات الغذائية والزراعية لم تستغلها البلدان الأفريقية بعد(٤).

وتتجاوز حصة التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية حصَة التصنيع من التجارة الأفريقية مع سائر بلدان العالم. ومع ذلك، تراجعت أهمية التصنيع في التجارة بين البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى

٢٠١١، بلغت حصة التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية نحو ٤٣% مقابل ١٤% مع سائر بلدان العالم. ويلاحظ مع ذلك أن حصة التصنيع في كل من التجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة مع سائر بلدان العالم قد سجلت انخفاضًا منذ عام ١٩٩٦، وهو ما يعكس التراجع الكبير في التصنيع الذي تشهده البلدان الأفريقية منذ التسعينيات من القرن الماضي(٥).

بالرغم من استمرار علاقة أفريقيا بشركائها التجاريين التقليديين ازداد حجم التجارة والاستثمارات الأفريقية مع الأسواق الناشئة، مما ساعد الدول الأفريقية على تخفيف تعرضها لأثر الكساد التي تمر به الأسواق الأوروبية، كما أدى إلي تنويع صادراتها ومصادر رأس المال مما ترتب عليه جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية، ونتيجة لانخفاض حدة الأزمات السياسية ازدادت عائدات قطاع السياحة في أفريقيا خلال عام ٢٠١٢.

وعلى الرغم من التباطؤ الذي مر به الاقتصاد العالمي فقد استفادت العديد من البلدان الأفريقية من نفس المستويات من رأس المال الأجنبي والمساعدات الإنمائية الرسمية على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها البلدان المانحة. علاوة على ذلك، بينما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصاديات الناشئة واستمرت التحويلات مرتفعة، مما أدى إلى دعم الاستثمار والطلب في العديد من الدول الأفريقية. ومثل هذه العلاقات التجارية والاستثمارية ودورها في تحقيق النمو قد يساعد القارة على تقليل التعرض للصدمات الخارجية وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لتحقيق مزيد من النمو السريع والمستدام والعادل، فأكثر من ثلث الدول الأفريقية حقق معدل نمو بلغ ٥% أو أكثر خلال عام ٢٠١٢(٦).

ثالثًا: الأداء الاقتصادي للأقاليم الفرعية بالقارة

تباينت معدلات النمو التي حققتها الأقاليم الفرعية في أفريقيا خلال عام ٢٠١٢، فقد سجلت دول غرب أفريقيا أعلى معدل نمو، تليها دول شرق أفريقيا، ثم دول شمال أفريقيا بما في ذلك ليبيا، تليها دول وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. إن الأداء الاقتصادي في غرب أفريقيا بلغ ٦,٣% خلال عام ٢٠١٢ بالمقارنة ٦,٥% في عام ٢٠١١. وتعد نيجيريا ثاني أكبر اقتصاد في القارة، فقد مرت بحالة من التباطؤ حيث بلغ معدل النمو بها ٦,٤% عام ٢٠١٢ بالمقارنة ٧,٤% عام ٢٠١١، مما يعكس انحسار الحوافز المالية وتباطؤ الاستثمارات النفطية. أما غانا وبعد زيادة حادة في عام ٢٠١١ عندما انطلقت كدولة منتجة للنفط بكميات تجارية، انخفض معدل النمو بها من ١٥,١% في عام ٢٠١١ إلى ٧,٤% في عام ٢٠١٢. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي في غينيا بيساو ومالي إلى تراجع معدلات النمو إلى ٤,٤%. أما في سيراليون بلغ معدل النمو ٢٦,٥% نظرًا لاكتشاف ودائع نفطية جديدة. وحققت كوت ديفوار معدل نمو بلغ ٧% في مرحلة ما بعد الصراع والعودة إلى وضعها الطبيعي، وحققت النيجر معدل نمو بلغ ٩,١% نتيجة التوسع في صناعة النفط(٧).

ويتضح ذلك بوضوح من خلال الشكل رقم (٣) الذي يعرض معدلات النمو الاقتصادي للأقاليم الفرعية في أفريقيا.

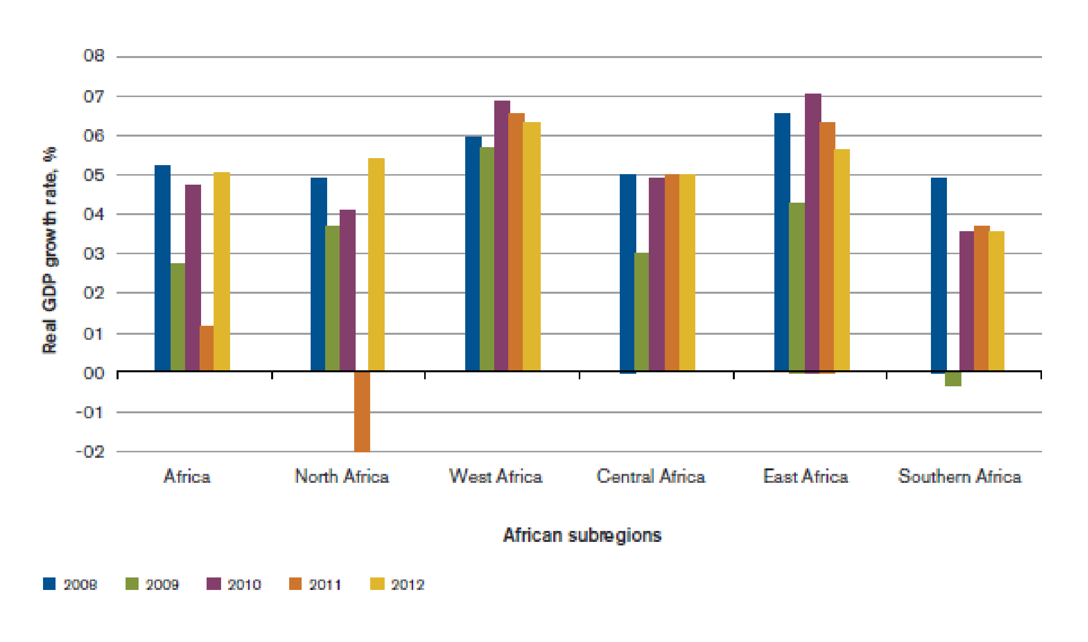
في دول شرق أفريقيا، تراجع النمو إلى ٥,٦% في عام ٢٠١١، بدلًا من ٦,٣% في عام ٢٠١١، على الرغم من أن أداء معظم البلدان كان جيدًا في عام ٢٠١٢، مما يعكس الانتعاش في الزراعة، والطلب المحلي، والتوسع في الخدمات. وارتفع النمو في كينيا إلى ٤,٨% عام ٢٠١٢ بدلًا من ٤,٤% عام ٢٠١١، وساعد على ذلك الطلب المحلي القوي، والتوسع في الخدمات، وزيادة الإنفاق الحكومي وتحسن السياسات النقدية (والتي خفضت معدلات التضخم في معظم بلدان شرق أفريقيا). وحافظت تنزانيا على معدل نمو مرتفع بلغ ٦,٨% بسبب السياسات المالية والنقدية

المتوازنة، وزيادة متحصلات الضرائب وتخفيض الإنفاق. كما حققت رواندا ٧,٩%، وإثيوبيا ٧%، وإريتريا ٦,٥%، وسيشيل ٣,٦%، ويرجع ذلك إلى ضبط أوضاع المالية العامة في إثيوبيا، والاعتماد على المعونة في رواندا، وتحقيق الأمن الغذائي في إريتريا، وتراجع السياحة في سيشل بسبب أزمة الديون في منطقة اليورو(٨).

استمر معدل النمو في دول وسط أفريقيا عند ٥% عام ٢٠١٢. ومع ذلك، ضاعفت تشاد من معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ٦,٢%، بسبب توسع الصناعات ذات الصلة بالطاقة، وارتفاع أسعار النفط واستقرار الإنفاق الحكومي. وبلغ معدل النمو في الكاميرون ٤,٥، نتيجة زيادة إنتاج النفط والغاز. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بلغ معدل النمو ٣,٨%، وغينيا الاستوائية ٦,٣%. وأدت الإضرابات في إنتاج النفط إلى انخفاض معدل النمو في الجابون إلى ٤,٧% بدلا من ٥,٨% عام ٢٠١١(٩)

شكل رقم (٣)

معدل النمو الاقتصادي للأقاليم الفرعية في أفريقيا (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)



Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.27.

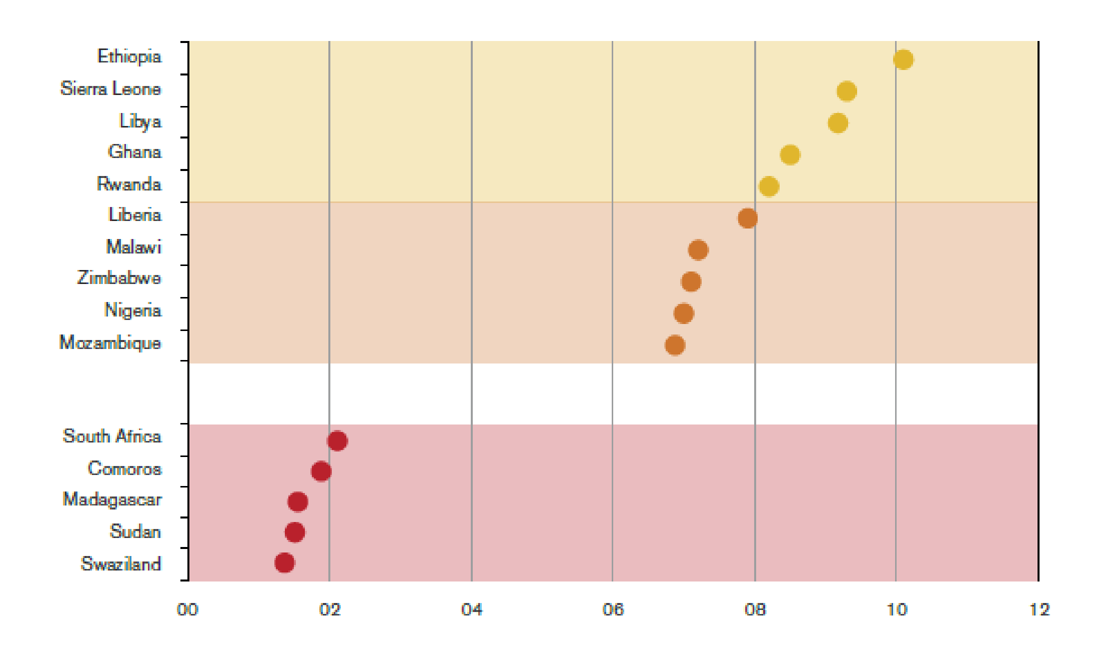
حققت دول الجنوب الأفريقي للسنة الثالثة على التوالي معدل نمو بلغ ٣,٥%. ونتيجة ارتباط جنوب أفريقيا مع الاقتصاد العالمي تعرضت إلى تباطؤ ملحوظ في معدل النمو الذي انخفض من ٣,١% عام ٢٠١١ إلى ٢,٥% عام ٢٠١٢، في حين شهدت بلدان أخرى نموًا معتدلًا فالنمو في بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وزامبيا انخفض بأكثر من

٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب انخفاض إيرادات الحكومة من التعدين وضعف الطلب العالمي على النحاس والماس والذهب. أما ناميبيا فقد ربطت عملتها بعملة جنوب أفريقيا، مما أدى إلى تراجع معدل النمو بها. في حين سجلت أنجولا معدل نمو مرتفع بلغ ٧,٥%، بسبب زيادة إنتاج النفط والاستثمار في الغاز الطبيعي. وأظهرت موزمبيق نموًا قويًا بلغ ٧,٥% عام ٢٠١٢ بعد أن أصبحت مصدرًا للفحم في عام ٢٠١١. وحافظت موريشيوس على معدل نمو معتدل بلغ ٣,١% نتيجة تنوع الخدمات المصرفية والصناعات التحويلية. أما سوازيلاند فتعد واحدة من أبطأ الاقتصاديات في السنوات الأخيرة لتسجل نمو ١,٧ %عام ٢٠١٢، ويرجـــع ذلك إلى زيـــادة الإنفـــاق العـــام(١٠).

ويعرض الشكل رقم(٤) الأداء الاقتصادي لأفضل ١٠ دول، وأسوأ ٥ دول أفريقية، خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢).

شكل رقم (٤) الأداء الاقتصادي لأفضل وأسوأ الاقتصاديات الأفريقية

متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)



Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.29.

ويتضح من خلال هذا الشكل أن هناك ١٠ دول أفريقية حققت أفضل أداء اقتصادي وهي؛ إثيوبيا، سيراليون، ليبيا، غانا، رواندا، ليبيريا، مالاوي، زيمبابوي، نيجيريا، موزمبيق. وهناك ٥ دول حققت أسوأ أداء اقتصادي وهي؛ جنوب أفريقيا، جزر القمر، مدغشقر، السودان، سوازيلاند.

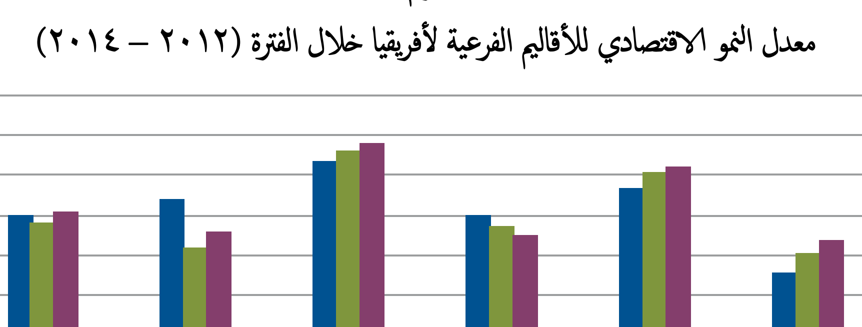
لقد تعافت دول شمال أفريقيا جزئيًا من الانكماش الذي حدث عام ٢٠١١ نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في مصر وليبيا وتونس، حيث بلغ معدل النمو ٥,٤% بالرغم من أن الإقليم أظهر القدرة على التكيف مع الأزمة المالية العالمية، وقد انخفض معدل النمو في مصر إلى ١,١% عام ٢٠١٢، بدلاً من ١,٨% عام ٢٠١١، وهو ما يعكس حالة عدم اليقين بشأن الإجراءات البرلمانية والرئاسية وكذلك التوترات السياسية بالبلاد. في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من ٤,١% إلى ٢,٨% عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى حد كبير لتباطؤ الاقتصاد الأوروبي وضعف أداء قطاع الزراعة. وفي ليبيا ارتفع معدل النمو نتيجة إعادة الأعمار وحفز الاستثمار وزيادة إنتاج النفط من ٠,٥ مليون برميل يوميًا في نهاية عام ٢٠١١ إلى ١,٤٢ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٢. وارتفع معدل النمو في تونس من ١,٧% عام ٢٠١١ إلى ٢,٦% عام ٢٠١٢، مما يعكس انتعاش السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وحققت الجزائر معدل نمو بلغ ٢,٨% نتيجة زيادة إنتاج النفط واتباع سياسة مالية توسعية. وانخفض معدل النمو في السودان بسبب الظروف السياسية، وانخفاض إنتاج النفط، وسعر الصرف، وتصاعد التضخم. وحققت موريتانيا معدل نمو بلغ ٤,٨% عام ٢٠١٢ بدلًا من ٥,١% عام ٢٠١١، على الرغم من أنه لا يزال قويًا وذلك بفضل الاستثمار في مجال التعدين(١١).

ويعرض الشكل رقم (٥) معدل النمو الاقتصادي على مستوى الأقاليم الفرعية في أفريقيا عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤.

ويتضح من الشكل السابق انخفاض معدل النمو الاقتصادي على مستوى القارة خلال عام ٢٠١٣ بالمقارنة بعام ٢٠١٢ ثم يرتفع مرة أخرى عام ٢٠١٤ وهو نفس الأمر بالنسبة لدول شمال أفريقيا. أما دول غرب أفريقيا فيتجه معدل النمو نحو الارتفاع خلال عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ وهو نفس الاتجاه لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. أما بالنسبة لدول وسط أفريقيا فقد اتجه معدل النمو نحو الانخفاض خلال عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤.

شكل رقم (٥)

معدل النمو الاقتصادي للأقاليم الفرعية لأفريقيا خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٤)



Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.33.

رابعًا: اتجاهات البطالة والتضخم في أفريقيا

لا تزال القارة تُعاني من ارتفاع معدل البطالة، وخاصة للشباب والنساء، مع عدد قليل جدًا من الفرص لاستيعاب الأعداد الجديدة في سوق العمل. وقد بدأت دول شمال أفريقيا تتعافى من الربيع العربي الذي بدأ عام ٢٠١١ نتيجة الاحتجاجات الشعبية، ولكن بلداناً مثل جنوب أفريقيا تواجه تهديدات سياسية وعدم استقرار اقتصادي. وأكثر من ٧٠% من الأفارقة يتكسب معيشتهم من العمالة الموسمية ، كما أن الاستثمارات لا تزال تتركز في الصناعات الاستخراجية كثيفة رأس المال، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تنويع الإنتاج والاعتماد على السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة(١٢).

ويعرض الجدول رقم (٢) بعض المؤشرات عن سوق العمل في أفريقيا.

جدول رقم (٢)

مؤشرات سوق العمل في أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
نسبة التوظف إلى إجمالي السكان	٥٨,٣	٥٩,٤	٥٩,٩	٥٩,٨	٥٩,٩	٥٩,٩	٦٠,٠
معدل البطالة	٩,٧	٨,٥	٨،١	٨،١	٨،١	٨،٣	٨,٣
معدل بطالة الشباب	١٦,٠	١٤,٥	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٥	١٤,٠	١٤,٠

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.62.

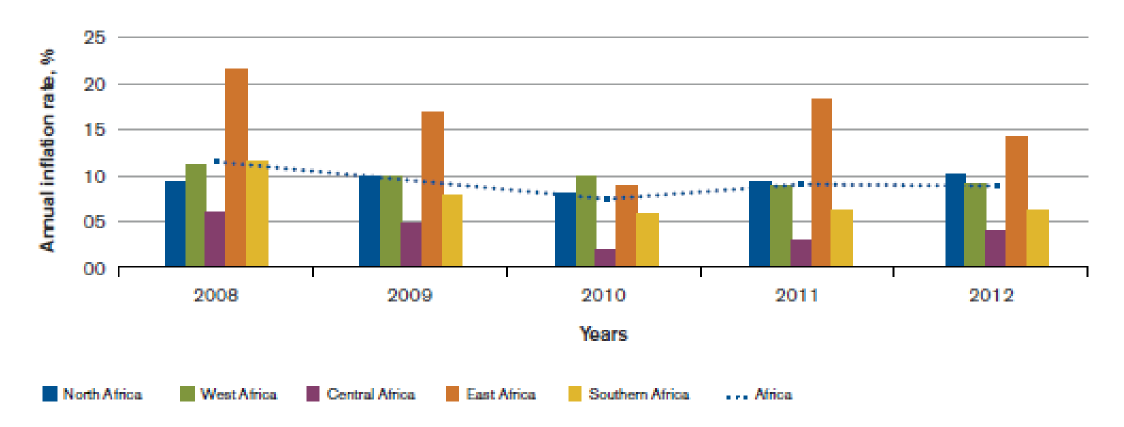
ويتضح من خلال الجدول أن نسبة التوظف إلى إجمالي عدد السكان على مستوى القارة بلغ ٦٠% عام ٢٠١٢، مما يعكس معدل البطالة الذي بلغ ٨,٣%، وإن كان معدل البطالة على مستوى الشباب أعلى من هذا المعدل حيث وصل إلى ١٤%.

بلغ متوسط معدل التضخم لأفريقيا مُقاسًا بالرقم القياسي لسعر المستهلك ٩,٢% عام ٢٠١٢ بدلًا من ٩,٣% عام ٢٠١١. ويرجع ذلك إلى تخفيض قيمة سعر الصرف، وارتفاع تكاليف الطاقة، وأحوال الطقس غير المواتية، وضعف المحاصيل. وقد تباينت معدلات التضخم بين البلدان والأقاليم الأفريقية، فقد وصل إلى ٤٠% في السودان، على الرغم من انكماش سياستها النقدية، وكان في شرق أفريقيا ١٤,٢% بسبب آثار الجفاف الشديد على المنتجات الزراعية في العام السابق حيث بلغ ٢٥% في إثيوبيا. أما في وسط وغرب أفريقيا فكان المعدل محدود باستثناء سيراليون (١٢,٦%) ونيجيريا (١٢,٥%)، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر، وذلك بسبب السياسات النقدية الانكماشية(١٣).

ويعرض الشكل رقم(٦) معدل التضخم على مستوى الأقاليم الفرعية الأفريقية.

شكل رقم (٦)

معدل التضخم للأقاليم الفرعية الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٤)



Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.30.

ويتضح من خلال الشكل السابق أن إقليم شرق أفريقيا حقق أعلى معدل تضخم يليه الشمال الأفريقي ثم غرب أفريقيا ثم الجنوب الأفريقي وحقق إقليم وسط أفريقيا أقل معدل تضخم عام ٢٠١٢.

المطلب الثاني: خطة التنمية الأفريقية

وتمثل أجندة التنمية الأفريقية في سبعة محاور رئيسية تُعبر عن تطلع القارة الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة على النحو التالي:-

١. أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
٢. قارة متكاملة ومتحدة سياسيًا ومعتمدة على المُثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية.
٣. أفريقيا قارة يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
٤. أفريقيا قارة تتمتع بالسلم والأمن.
٥. أفريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية، تراث وقيم وأخلاقيات مشتركة.
٦. أفريقيا قارة تقود فيها الشعوب التنمية، بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب.
٧. أفريقيا باعتبارها لاعباً وشريكاً عالمياً قوياً وذي نفوذ.

أولًا: مضمون الخطة

تعتبر أجندة ٢٠٦٣ هي الخطة الرئيسية للتحول الذاتي الذي تسعى القارة الأفريقية إلى تحقيقه من خلال تسخير المزايا النسبية في القارة مثل شعبها، وتاريخها وثقافاتها ومواردها الطبيعية، وتغير وضعها على المستوى العالمي لإحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي المنصف والمرتكز على البشر والقضاء على الفقر، وتنمية رأس المال البشري في أفريقيا؛ وبناء الأصول الاجتماعية والبنية التحتية وتمكين المرأة والشباب؛ وتعزيز السلم والأمن الدائمين، وبناء المؤسسات القائمة على التنمية الفعالة والمشاركة والمساءلة والحكم الرشيد(١٤).

ثانياً: محاور الخطة

المحور الأول: أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة

تتطلع أفريقيا بحلول عام ٢٠٦٣ أن تكون قارة مزدهرة تمتلك الوسائل والموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية من خلال القضاء على الفقر والتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة، بحيث تمتلك الشعوب الأفريقية مستوى عال من نوعية الحياة، والرفاهية، ويحصل المواطنون على التعليم الجيد والثروة في المهارات المدعومة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق مجتمع المعرفة. وتكون المدن والمستوطنات مراكز للأنشطة الثقافية والاقتصادية مزودة ببنية تحتية حديثة وتكون للشعوب إمكانية الوصول إلى جميع ضروريات الحياة الأساسية بما في ذلك السكن اللائق والمياه والصرف الصحي والطاقة والخدمات العامة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.يتم تحويل الاقتصاديات هيكليًا لخلق النمو المشترك، وتوفير فرص عمل لائقة؛ حيث تساهم الزراعة الحديثة بزيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة، وبالتالي تساهم في رفاهية المزارع والازدهار الوطني والأمن الغذائي، وتكون البيئة والنظم الإيكولوجية صحية والاقتصاديات والمجتمعات المحلية قادرة على موجهة تغير المناخ(١٥).

بحلول عام ٢٠٦٣ ستصبح البلدان الأفريقية ضمن البلدان الأفضل أداءً من حيث الجودة العالمية لتدابير الحياة،

وذلك عن طريق استراتيجيات النمو الشامل، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي؛ والاستثمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب وتوفير الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم، والمأوى والمياه والصرف الصحي.

تساهم قارة أفريقيا في الوقت الحاضر بأقل من (٥٪) من انبعاثات الكربون العالمية، ولكن تتحمل العبء الأكبر لتأثير المناخ. لذا يجب على أفريقيا مواجهة التحدي العالمي لتغير المناخ عن طريق تحديد أولويات التكيف في جميع أعمالها، وذلك بالاستفادة من مهارات التخصصات المتنوعة ومن الدعم الكافي (تكنولوجيًا بأسعار معقولة وتطوير ونقل وبناء القدرات والموارد المالية والتقنية) لضمان تنفيذ الإجراءات من أجل بقاء الفئات الأكثر ضعفًا من السكان، وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار المشترك. وتسعى أفريقيا للمشاركة في الجهود العالمية المبذولة للتخفيف من تغير المناخ ودعم المناخ السياسي لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى القارة، لذا يجب على أفريقيا التحدث بصوت واحد ووحدة الهدف في تقدم موقفها ومصالحها بشأن تغير المناخ. كما تسعى أفريقيا للاستخدام المنصف والمستدام وإدارة الموارد المائية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتعاون الإقليمي(١٦).

المحور الثاني: قارة متكاملة ومتحدة سياسيًا ومعتمدة على المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية.

تسعى الدول الأفريقية منذ عام ١٩٦٣ لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة المرتكزة على التحرير والاستقلال السياسي والاقتصادي، وبدافع من التنمية القائمة على الاعتماد على الذات وتقرير المصير للشعوب الأفريقية مع الحكم الديمقراطي. إن أفريقيا يجب أن تكون متكاملة وموحدة وذات سيادة ومستقلة، وقادرة على الاعتماد على الذات. إن الوحدة السياسية لأفريقيا ستكون تتويجًا لعملية التكامل، بما في ذلك حرية انتقال الأشخاص، وإنشاء المؤسسات القارية وتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل. وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب أن يكون هناك إجماع على شكل الحكومة والمؤسسات القارية، وأن يكون هناك حرية لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات التي سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في التجارة والاستثمارات بين الدول الأفريقية تصل إلى مستويات غير مسبوقة، مما يؤدي إلى تعزيز مكانة أفريقيا في التجارة العالمية(١٧).

بحلول عام ٢٠٦٣ ستكون البنية التحتية اللازمة والضرورية جاهزة لدعم النمو والتكامل الأفريقي المعجل، والتحول التكنولوجي والتجارة البينية والتنمية الاقتصادية. وسوف يشمل ذلك شبكات السكك الحديدية عالية السرعة، والطرق والنقل البحري والنقل الجوي، فضلًا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي المتطور. وستكون هناك أيضًا سكك حديدية قارية سريعة تربط بين جميع مدن وعواصم القارة، إلى جانب طرق سريعة مجاورة تحتوي على خطوط أنابيب للغاز والنفط والمياه، وكذلك كابلات عريضة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من البنية التحتية. وسيكون هذا حافزًا لتصنيع وتطوير مهارات التصنيع والتكنولوجيا والبحث والتطوير، والتكامل والتجارة والاستثمارات البينية الأفريقية والسياحة. وستشهد هذه البنية التحتية ذات المستوى

العالمي ازدهار التجارة الأفريقية البينية من أقل من ١٢٪ في عام ٢٠١٣ إلى ما يقارب ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٤٥. وسيؤدي ذلك إلى حفز نمو الشركات الأفريقية ذات المستوى العالمي في جميع القطاعات(١٨).

المحور الثالث: أفريقيا قارة يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.

بحلول عام ٢٠٦٣ ستكون أفريقيا قد قامت بتعميق ثقافة الحكم الرشيد، والقيم الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وستتوافر لدى سكان القارة فرص الوصول بطريقة ميسرة وفي الوقت المناسب للمحاكم والهيئات القضائية المستقلة التي تقيم العدل دون خشية أو محاباة ودون وجود فساد أو إفلات من العقاب، وستكون أفريقيا قارة المؤسسات التي تقوم بخدمة شعبها. ويشارك المواطنون في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وستكون هناك قيادة مشجعة على التحول في كافة المجالات (السياسية، الاقتصادية، الدينية، الثقافية، الأكاديمية، الشباب والمرأة) وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والقارية (١٩).

المحور الرابع: أفريقيا قارة تتمتع بالسلم والأمن.

بحلول عام ٢٠٢٠ ستكون هناك آليات كفيلة بالتسوية السلمية للنزاعات قادرة على أداء وظائفها على جميع المستويات، ترعاها ثقافة السلام والتسامح لدى الأطفال والشباب في أفريقيا. لذا تتطلع أفريقيا بحلول عام ٢٠٦٣ أن تكون قارة تترسخ فيها ثقافة حقوق الإنسان، والديمقراطية، المساواة بين الجنسين والاندماج والسلام، قارة يتمتع جميع مواطنيها بالرخاء والأمن والأمان، قارة لديها آليات لتعزيز الأمن الجماعي. كما ستشهد القارة تحسنًا للأمن البشري مع تخفيضات حادة في الجرائم العنيفة، وستكون أفريقيا خالية من النزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف والتعصب والعنف القائم على نوع الجنس باعتبارها تُمثل تهديدًا رئيسيًا لأمن الإنسان والسلم والتنمية. وستكون القارة خالية من المخدرات والاتجار بالبشر، ويتم فيها إنهاء الجريمة المنظمة وغيرها من الشبكات الإجرامية مثل تجارة الأسلحة والقرصنة.

المحور الخامس: أفريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية، تراث وقيم وأخلاقيات مشتركة(٢٠).

يتم ترسيخ الوحدة الأفريقية والتاريخ والمصير والهوية والتراث المشترك، واحترام التعددية الدينية ووعي الشعب الأفريقي وإرادته. وتطمح أفريقيا بحلول عام ٢٠٦٣ أن تكون الوحدة الأفريقية الشاملة راسخة تمامًا. وأن تصل النهضة الأفريقية لذروتها، ويكون هناك تنوع في الثقافة والتراث واللغات والدين، وسيتم تدريس المُثل العليا للوحدة الأفريقية في جميع المناهج الدراسية والاهتمام بالأصول الثقافية (التراث والفولكلور، اللغات، السينما، الموسيقى، المسرح، الآداب، والفنون الإبداعية الأفريقية). وتسهم إسهامًا كبيرًا في الوعي الذاتي والرفاهة والازدهار، والثقافة والتراث العالمي، وتشكل اللغات الأفريقية أساسًا للإدارة والتكامل. وستكون القيم الأفريقية المتمثلة في الأسرة والمجتمع، والعمل الجاد، والجدارة والاحترام المتبادل والتماسك الاجتماعي راسخة الجذور. وأن يتم استعادة ما نُهب من الثقافة والتراث والتحف الفنية، وأن تكون الثقافة والتراث والهوية المشتركة والمصير محور كافة الاستراتيجيات الأفريقية وذلك

لتحقيق النهضة الأفريقية، ستكون أفريقيا قارة تلعب فيها المرأة والشباب دورًا هامًا كمحرك للتغيير. ويتم وضع آليات الحوار والتواصل بين الأجيال لضمان أن تكون أفريقيا قارة تتكيف مع التغير الاجتماعي والثقافي(٢١).

المحور السادس: أفريقيا قارة تقود فيها الشعوب التنمية، بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب.

يشارك جميع مواطني أفريقيا في صنع القرار بشتى جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. وتطمح أفريقيا بحلول عام ٢٠٦٣ أن تكون قارة شاملة تستوعب الجميع حيث لا يتعرض أي طفل أو امرأة أو رجل للحرمان أو الإقصاء، على أساس من الجنس أو الانتماء السياسي أو الدين أو الانتماء العرقي، أو محل الإقامة أو السن. وأن تُولي أهمية للأطفال وتعمل على تمكين المرأة لتؤدي دورها المنوط بها في جميع المجالات، وأن يكون هناك مساواة كاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، وأن يتمتع جميع فئات الشباب بالمشاركة والتمكين. ويتم القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) ضد النساء والفتيات، ويتمتعن بجميع الحقوق الإنسانية، ويعني هذا إنهاء جميع الممارسات الضارة مثل ختان الإناث وزواج الأطفال، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون وصول النساء والبنات إلى الصحة والتعليم. وأن تشغل النساء ٥٠٪ على الأقل من المناصب العامة المنتخبة على جميع المستويات ونصف المناصب الإدارية في القطـــاعين العـام والخاص(٢٢).

بحلول عام ٢٠٦٣ يتم تمكين الأطفال الأفارقة مع التنفيذ الكامل لميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الطفل. وأن تكون أفريقيا قارة تتم فيها تنمية مواهب الأطفال والشباب والتنفيذ الكامل لميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الشباب. وسيتم القضاء على بطالة الشباب، وأن يضمن شباب أفريقيا الوصول الكامل إلى التعليم والتدريب والمهارات والتكنولوجيا، والخدمات الصحية، وفرص العمل والفرص الاقتصادية، والأنشطة الترفيهية والثقافية، فضلًا عن الموارد والإمكانات المالية لتمكينهم من تحقيق كامل طاقاتهم.

المحور السابع: أفريقيا باعتبارها لاعب وشريك عالمي قوي وذي نفوذ.

تسعى أفريقيا أن تكون قوية وموحدة ومؤثرة على المستوى العالمي باعتبارها لاعب وشريك قوي وفاعل، مؤكدة على أهمية الوحدة الأفريقية والتضامن في مواجهة استمرار التدخل الخارجي ومحاولات تقسيم القارة. وتتطلع أفريقيا عام ٢٠٦٣ أن تكون قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية كبرى في العالم، ومشارك نشط وعلى قدم المساواة في الشؤون العالمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، قادرة على مواجهة كافة أشكال التمييز والعنصرية والدفاع عن المصالح الأفريقية، والاستمرار في التحدث بصوت واحد والعمل بشكل جماعي لتعزيز العمل المشترك في الساحة الدولية. كما تستمر أفريقيا في الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى، مع الإشارة بوجه خاص إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، من أجل تصحيح الظلم التاريخي مع أفريقيا المنطقة الوحيدة التي لم تمثل في المجلس(٢٣).

ثالثاً: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الخطة التنفيذية لأجندة ٢٠٦٣

تدرك الدول الأفريقية بعمق أن أفريقيا تقف عند مفترق الطرق وبالتالي فالقادة الأفارقة مصممون على التغيير الشامل. وتعتبر أجندة ٢٠٦٣ رؤية جماعية وخارطة طريق للسنوات الخمسين القادمة، وتسعى إلى تسريع الإجراءات في المجالات التالية:

أ. القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٢٥، من خلال تركيز كافة الجهود المبذولة في الاستثمار في القدرات الإنتاجية للشعوب الأفريقية (المهارات والأصول)، وتحسين الدخل وخلق فرص العمل وتوفير الضروريات الأساسية.

ب. إتاحة الفرص لجميع الأفارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة.

ج. تحفيز ثورة التعليم والمهارات وتعزيز العلم والتكنولوجيا والبحث والابتكار من أجل بناء المعرفة، من خلال:

- إمكانية حصول الجميع على فرص التعليم الابتدائي والثانوي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم.
- تعزيز التعليم التقني والمهني والتدريب من خلال رفع مستوى الاستثمارات، وإنشاء قاعدة لمراكز التدريب المهني والتقني عالي الجودة في جميع أنحاء أفريقيا، وإقامة روابط أكبر مع الصناعة وتوافقها مع أسواق العمل، وذلك بهدف تحسين المهارات الشخصية وريادة الأعمال وبخاصة الشباب والمرأة.
- بناء مجتمع المعرفة في أفريقيا من خلال الاستثمارات في الجامعات والعلوم والتكنولوجيا والبحوث والابتكار؛ وذلك من خلال المواءمة بين معايير التعليم والاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية، وإنشاء وكالة أفريقية للتصديق على الشهادات بغرض وضع المعايير التعليمية ورصدها على نطاق القارة.
- إنشاء الجامعة الأفريقية، ودعم دور أفريقيا في تطوير ونقل التكنولوجيا(٢٤).

د.التحول الاقتصادي والنمو والتصنيع للاقتصاديات الأفريقية من خلال القيمة المضافة واستغلال الموارد الطبيعية، وذلك من خلال:

- تنفيذ خطة العمل الأفريقية للتنمية الصناعية، والرؤية الأفريقية للتعدين على المستويين القطري والقاري، وخاصة إنشاء مراكز لتطوير المعادن في أفريقيا.
- تنفيذ استثمارات مشتركة عبر الحدود لاستغلال الموارد الطبيعية المشتركة.
- تعزيز الحوار الاجتماعي والخطط القطاعية والإنتاجية والإقليمية وسلاسل القيمة المضافة، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- إنشاء بورصات السلع الأساسية للمنتجات الأفريقية الإستراتيجية.
- وضع استراتيجيات لتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق في أفريقيا.
- تطوير القطاع الخاص الأفريقي من خلال المشاركة وتهيئة المناخ الملائم، وتعزيز الأعمال التجارية الأفريقية من

خلال إقامة مراكز التصنيع وتعزيز التجارة البينية الأفريقية.

- وضع سياسات للاقتصاد الكلي تسهل النمو وخلق فرص العمل، وزيادة الاستثمارات والتصنيع(٢٥).

هـ. تعزيز وتحديث الزراعة الأفريقية والأعمال التجارية الزراعية، من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية بحلول عام ٢٠٢٥، من خلال:

- القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي.
- تقليل الواردات من السلع الغذائية وزيادة التجارة البينية الأفريقية في مجال الزراعة والغذاء إلى ٥٠٪ من إجمالي تجارة السلع الغذائية والزراعية.
- توسيع إدخال النظم الزراعية الحديثة واستخدام التكنولوجيا.
- ضمان زيادة حصول المرأة على الأراضي والمدخلات، بالإضافة إلى حصولها على نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من التمويل الزراعي.
- تمكين المرأة والشباب اقتصاديًا بتعزيز فرص وصولهم إلى الموارد المالـية للاستثمار(٢٦).

و. التصدي لتغير المناخ والحفاظ على البيئة، من خلال تنفيذ برنامج العمل الخاص بالمناخ في أفريقيا، بما في ذلك:

- تحديد خمسة مراكز تكنولوجية إقليمية، ترتبط بهيئات وطنية مخصصة لتكنولوجيا المناخ.
- برامج بشأن تغير المناخ تستهدف النساء والشباب.
- برنامج إنمائي زراعي مقاوم لتغير المناخ مثل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.
- برنامج الإدارة المستدامة للغابات.
- تنفيذ خطط وهياكل وطنية للتكيف مع تغير المناخ(٢٧).

ز. ربط أفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية ومواكبة المستويات العالمية، من خلال حملة منسقة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية في القارة، وذلك من خلال:

- النقل: ربط جميع العواصم الأفريقية والمراكز التجارية من خلال مبادرة القطار عالي السرعة في أفريقيا المتكاملة، وممرات النقل لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وتحسين الكفاءة والاتصالات في قطاع الطيران الأفريقي، وتنفيذ إعلان ياموسوكرو، وتعزيز الموانئ الأفريقية وقطاع الشحن كأصول إقليمية وقارية.
- الطاقة: تسخير كافة `موارد الطاقة الأفريقية لضمان توفير الطاقة الحديثة، ذات الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، والمتجددة والصديقة للبيئة، لجميع الأسر والشركات والمؤسسات الأفريقية، من خلال بناء المستودعات الوطنية والإقليمية ومشاريع الطاقة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تمكين القارة من أن تكون على قدم المساواة مع بقية العالم كمجتمع للمعلومات، من خلال إتاحة فرص الوصول للتكنولوجيا لكل من الحكومة وقطاع الأعمال والمواطنين وبأسعار معقولة، من خلال زيادة انتشار النطاق العريض بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٨، وتوفير سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال في المدارس(٢٨).

ح. إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧ وتنفيذ برنامج لمضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٢، وتعزيز صوت أفريقيا الموحد في المفاوضات التجارية العالمية وإنشاء المؤسسات المالية خلال الأطر الزمنية المتفق عليها: بنك الاستثمار الأفريقي والبورصة الأفريقية للأوراق المالية (عام ٢٠١٦)، وصندوق النقد الأفريقي (عام ٢٠١٨)، والمصرف المركزي الأفريقي (عام ٢٠٢٨).

ل. إصدار جواز السفر الأفريقي الصادر عن الدول الأعضاء بالاستفادة من التحول العالمي نحو جوازات السفر الإلكترونية، مع إلغاء متطلبات التأشيرة لجميع المواطنين الأفارقة في جميع البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠١٨.

س. تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وبناء أسواق رأس المال القارية والمؤسسات المالية، ومنع الهجرة غير المشروعة لرؤوس الأموال خارج القارة بحلول عام ٢٠٢٥، من خلال:

- الحد من الاعتماد على المساعدات بنسبة ٥٠٪.
- القضاء على جميع أشكال التدفقات غير المشروعة.
- مضاعفة مساهمة أسواق المال الأفريقية في تمويل التنمية.
- تخفيض المديونية الثقيلة.
- بناء نظم ضريبية تتسم بالفعالية والشفافية والاتساق.

ص. إنشاء نظم تنفيذ ورصد وتقييم لضمان تحقيق الطموحات الأفريقية، وذلك من خلال:

- تحديد القيادة وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري وتحديد الأدوار والمسؤوليات.
- الاستفادة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية كنقطة اتصال للتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم أجندة ٢٠٦٣ من قبل الدول الأعضاء.
- الاستفادة من مؤسسات الاتحاد الأفريقي مثل النيباد، البرلمان الأفريقي، الإيكواس لتنسيق عملية التنفيذ والرصد والتقييم على المستوى القاري.
- الاستفادة من المؤسسات القارية مثل بنك التنمية الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ورابطة لجنة الخدمات العامة الأفريقية وغيرها لمساعدة مؤسسات الاتحاد الأفريقي في لعب دورها على نحو فعال.
- تنظيم منبر سنوي لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أجندة ٢٠٦٣ على المستوى الوطني والإقليمي والقاري وتقديم نتائج مداولاته سنويًا إلى الاتحـــــاد الأفريقي(٢٩).

رابعاً: عناصر تضمن نجاح الخطة

إن القدرة على تنفيذ أجندة ٢٠٦٣ وتحقيق النجاح لها يتطلب عددا من عناصر التمكين الحاسمة للتحول في أفريقيا وهي شروط مسبقة لتحقيق النجاح، وتتمثل هذه العناصر في ما يلي:

أ. التعبئة المستمرة للشعوب الأفريقية وتحقيق التواصل والتوعية الفعالة، والحوار الاجتماعي المستدام والشامل بشأن أجندة ٢٠٦٣.

ب. تعبئة الموارد الأفريقية لتمويل وتسريع عملية التحول، وتحقيق السلم والأمن وتطوير البنية التحتية والحكم الديمقراطي وتعزيز المؤسسات القارية.

ج. بناء رؤية وقيادة مسئولة وخاضعة للمساءلة ومؤسسات ديمقراطية إنمائية من خلال آليات قادرة على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على جميع المستويات.

د. تنشيط قدرات التخطيط للتنمية الأفريقية وإعادة بناء الخدمات العامة في المجالين الوظيفي والمهني وتعزيز المؤسسات الإقليمية والقارية.

هـ. العمل على تغيير المواقف والعقليات لتعزيز القيم الأفريقية من خلال الاعتماد على الذات والتضامن والعمل الجاد والجماعي، والبناء على النجاحات الأفريقية وأفضل الممارسات لتشكيل النموذج الأفريقي للتحول والتنمية(٣٠).

قائمة المصادر

1. **Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013).**

٢. **الأمم المتحدة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (جنيف: الأمم المتحدة، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣).**

3. **African Union: "Assessing Regional Integration in Africa IV: Enhancing Intra-African Trade", (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2011), PP. 10–12, p. 15.**
4. **African Union: "Promoting High-Level Sustainable Growth to Reduce Unemployment in Africa", (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2011), P. 22.**
5. **UNCTAD: Economic Development Report in Africa 2013, (New York: United Nations, 2014), PP. 24, 26.**

.٦ **Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2014 Dynamic Industrial Policy in Africa: Innovative Institutions, Effective Processes and Flexible Mechanisms (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015), p. 20.**

.٧ **Economic Commission for Africa: African Statistical Yearbook, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013).**

.٨ **The World Bank: African Development Indicators, (Washington D.C.: The World Bank, 2013).**

.٩ **World Trade Organization: International Trade Statistics, (Geneva: WTO, 2013).**

.١٠ **Economic Commission for Africa: Assessing Regional Integration in Africa V: Towards an African Continental Free Trade Area, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013).**

.١١ **United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015), p. 15.**

.١٢ **Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2015: Industrializing Through Trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016), p.79.**

.١٣ **Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2014, Op.Cit, p. 30.**

14. **The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want *Third Edition, January 2015,* Addis Ababa, Ethiopia**

.١٥ **Technical Team – AUC Agenda 2063 The Africa We Want Progress Report on Agenda 2063 as of 10 Feb**

.١٦ **The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want *Third Edition,* Op.Cit.**

17. **The African Union Commission: Agenda 2063 Framework Document The**

Africa We Want, September, 2015

18. **Ibid.**
19. **The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want *Third Edition,* Op.Cit.**
20. **Ibid.**

٢١. **The African Union Commission: Agenda 2063 Framework Document, Op.Cit.**
٢٢. **Ibid.**
٢٣. **Idem.**

24. **Technical Team – AUC Agenda 2063, Op.Cit.**
25. **The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want *Third Edition,* Op.Cit.**
26. **Ibid.**
27. **The African Union Commission: Agenda 2063 Framework Document, Op.Cit.**

٢٨. **Ibid.**
٢٩. **Technical Team – AUC Agenda 2063, Op.Cit.**
٣٠. **The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want *Third Edition,* Op.Cit.**